

**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى  
والتحديات التي تواجهها في إطار القيود الإدارية  
والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل**

**تقرير مقدم من  
الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة  
للبلاد العربية**

**إلى  
اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة  
لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

**دمشق: 9-10 أيلول (سبتمبر) 2000**

**تقرير رقم (6)**

# منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحديات التي تواجهها في إطار القيود الإدارية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

## مقدمة

تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1350د(61) بتاريخ 11/2/1998 الخاص بإقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، والقاضي بإعداد تقرير دوري يقدم إلى "لجنة التنفيذ والمتابعة" حول تطور المبادلات التجارية العربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص عند تطبيق البرنامج التنفيذي ومقترحاته لمعالجتها، يسر الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن تتقدم بتقريرها بهذا الخصوص.

ويقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها أوضاع التجارة العربية. ويعرض الجزء الثاني التحديات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع إشارة خاصة إلى القيود الإدارية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريف الجمركية. أما الجزء الثالث فيعالج العقبات التي تواجه تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بناء على مذكرات وافتتاحية بها الغرف العربية في إطار الرد على استفسارات الاتحاد بهذا الخصوص من خلال استبيان ورّع في تاريخ سابق على هذه الغرف.

## أولاً - التجارة الخارجية للدول العربية

### 1- نظرة عامة

تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى تراجع طفيف في التجارة الخارجية للبلاد العربية نسبته 0.1% خلال الفترة كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر) 1999 بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 1998. ويعود هذا الأمر إلى تراجع الواردات بنسبة 2.9% فيما حققت

الصادرات العربية نمواً قدره 3.2%. ولا شك في أن الآثار الإيجابية للارتفاعات الكبيرة بأسعار النفط خلال عام 1999 ستبدأ بالتأثير تدريجياً على التجارة العربية الخارجية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً عام 1998 نسبتته 6.3% جاء بسبب تراجع الصادرات الإجمالية بنسبة 18.8%.

وقد أدى النمو في الصادرات العربية خلال الفترة المذكورة إلى تحسّن العجز في الميزان التجاري لمجموع الدول العربية، حيث بلغ 11.2 مليار دولار خلال الفترة كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر) 1999 مقابل 18.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 1998. وكانت صادرات بعض الدول غير النفطية قد سجّلت نمواً ملحوظاً ولاسيما تونس والمغرب بنسبته 54% و52% كما هو مبين في الجدول رقم (6). كذلك تحسّنت صادرات سوريا بنسبة 18.8%، وصادرات كل من سلطنة عُمان وقطر بنسبة 7% لكل منهما. ومن بين هذه الدول، تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن تونس قد سجّلت نمواً كبيراً في وارداتها خلال الفترة المذكورة بنسبته 53%، الأمر الذي زاد من عجزها التجاري بمقدار 942.3 مليون دولار، فيما تحسّن العجز التجاري للمغرب بمقدار 181 مليون دولار.

ويلاحظ أن التراجع الطفيف الذي سجّله التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر) 1999 بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 1998، قابله نمو طفيف في إجمالي التجارة العالمية بنسبة 1.5%. كذلك، فإن التراجع الذي شهدته التجارة العربية الإجمالية عام 1998 والمقدّر بحوالي 6.3% زاد عن معدل تراجع التجارة الدولية والبالغ 2.2%، مما أدى إلى تراجع نسبة إجمالي التجارة العربية من قيمة التجارة العالمية إلى حوالي 2.77% مقابل 2.89% عام 1997.

وشكّلت الصادرات العربية الإجمالية حوالي 2.5% من الصادرات العالمية عام 1998 مقابل 3% عام 1997. أما الواردات العربية الإجمالية، فشكّلت 3% من الواردات العالمية عام 1998 مقابل 2.75% عام 1997.

وتستأثر السعودية بالنسبة الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 29.5% في عام 1998. وتشكّل كل من السعودية والإمارات والكويت والجزائر وليبيا وسلطنة عُمان مجتمعة 75% من إجمالي الصادرات العربية. وباستثناء صادرات النفط، احتلت الإمارات النسبة الأكبر من الصادرات العربية حوالي 35% بعد احتساب بند إعادة التصدير، تليها السعودية بنسبة 14%، فتونس بنسبة 11% والمغرب حوالي 3.5%.

## 2- الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية

وفقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)، تشير إحصاءات صندوق النقد العربي بأن فئة الوقود المعدني لا تزال تستأثر بالنصيب الأعلى من الصادرات العربية وذلك بنسبة 51%، على رغم انخفاضها بحوالي 18% عما كانت عليه في العام 1997. وتأتي في المرتبة الثانية المصنوعات بنسبة 20%، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة 8%. وفي عام 1998، زادت حصة المصنوعات بحوالي 20% في حين نمت حصة الأغذية والمشروبات بحوالي 40%.

## 3 - اتجاهات الصادرات الخارجية

تشير إحصاءات صندوق النقد العربي إلى أنه من بين الدول الشريكة الرئيسية للدول العربية تجارياً، فإن الصادرات العربية إلى اليابان سجّلت أعلى انخفاض خلال عام 1998 بنحو 32%، تلتها الصادرات إلى دول جنوب شرق آسيا بنحو 7.7%. فيما ارتفعت في المقابل، الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأميركية بنحو 31.5% والصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 2%. وبقيت دول الاتحاد الأوروبي أهم الأسواق للصادرات العربية إذ بلغ ما يتجه إليها من الصادرات العربية حوالي 27.5%.

ويستورد الاتحاد الأوروبي، بشكل رئيسي، الوقود المعدني والزيوت من البلاد العربية بنسب تتراوح بين 60-70% من إجمالي ما تستورده دول الاتحاد من السلع العربية. وتظهر إحصاءات الأمم المتحدة، بأن المعدل السنوي لمستوردات الاتحاد الأوروبي من إجمالي السلع العربية بلغ 1.9% خلال الفترة 1993-1997، وباستثناء بند الوقود المعدني والزيوت، بلغ معدل النمو السنوي لمستوردات الاتحاد الأوروبي من البلاد العربية نسبة 9% بدل 1.9%، كما هو مبين في الجدول رقم (8).

## 4- مؤشرات انكشاف اقتصاديات الدول العربية

حسب إحصاءات صندوق النقد العربي، بلغ معدل التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية (ما عدا الصومال والعراق وجيبوتي واليمن)، وهو أحد مؤشرات انكشاف البلاد العربية على العالم، نسبة مقدارها 53.6% عام 1998، مقابل نسبة 59% عام 1997، وهذا يعكس تأثر الاقتصاديات العربية بتقلبات أسعار البترول. يذكر أن هذه النسبة هي

في ازدياد منذ الثمانينات، وقد بلغت بالمتوسط 60% للفترة 1993-1996، مقابل 51% للفترة 1986-1989.

ويختلف دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي من بلد عربي إلى آخر، وذلك بحسب موارده الاقتصادية ودرجة انفتاحه وكبر أسواقه الداخلية والسياسات الاقتصادية المتبعة. وتدل الإحصاءات الواردة في جدول رقم (1) أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1998 تراوحت بين نسب مرتفعة لكل من الإمارات (123.9%)، وموريتانيا (120.7%)، وجيبوتي (109.3%)، وقطر (97.6%)، وسلطنة عُمان (80.1%)، وتونس (75.2%)، والأردن (71.8%)، والبحرين (71.2%)، واليمن (71%)، والكويت (68.8%)، ونسب متدنية لكل من مصر (21.6%)، والسودان (24.6%)، والمغرب (36%)، والجزائر (37.2%).

وسجّلت الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية تراجعاً من نسبة 32.5% عام 1997 إلى 25.6% عام 1998، وذلك باستثناء تونس حيث ارتفعت من 29.4% إلى 33.6%، وموريتانيا من 50.3% إلى 57.3%. وهذه النسبة مرتفعة نسبياً لكل من الإمارات (65.3%)، وموريتانيا (57.3%)، وقطر (47.9%)، ومنخفضة لكل من مصر (3.8%)، ولبنان (4.4%)، والسودان (5.8%)، والمغرب (13.5%).

وبالاعتماد إلى مؤشرات أخرى للتجارة الخارجية، يلاحظ أن تغطية الصادرات للواردات لمجموع الدول العربية قد تراجعت من نسبة 122.8% عام 1997 إلى 91.5% عام 1998، أي أنه مقابل كل دولار تم جنيه من التصدير، جرى استيراد بما قيمته 1.1 دولاراً. وباستثناء الصادرات البترولية، بلغت النسبة 0.38، أي كل دولار جنبي من التصدير استوردت الدول العربية مقابله بما قيمته حوالي 2.6 دولاراً. وقد اختلفت هذه النسبة من بلد عربي إلى آخر. وعموماً، فإنها تشكّل نسب مرتفعة في الدول التي تتمتع بموارد نفطية، فيما تشكّل نسب منخفضة في كل من لبنان ومصر وجيبوتي والسودان والأردن.

## 5- التجارة العربية البينية

لعل من السابق لأوانه رصد أثر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية. وتشير إحصاءات صندوق النقد العربي إلى انخفاض في إجمالي التجارة العربية البينية بمعدل 4.6%، وتقل هذه النسبة عن معدل الانخفاض في إجمالي التجارة الخارجية خلال العام نفسه والذي بلغ نحو 11% بحسب صندوق النقد العربي.

وشكّلت الصادرات البينية نسبة 11% من إجمالي الصادرات العربية عام 1998 مقابل 9% عام 1997. وهذه النسبة لا تعكس واقع هذه التجارة كما ذكرنا في تقارير سابقة وذلك نظراً لجملة من الأسباب، أهمها: وجود تجارة بين الدول العربية المجاورة لا تدخل ضمن الإحصاءات الرسمية لتمثيلها تجارة غير رسمية، وحالة الحصار التي يتعرّض لها العراق والتي لا تعكس الإمكانيات التصديرية الفعلية في ظل ظروف طبيعية، على الرغم من عودة جزء من النفط العراقي إلى السوق الفورية العالمية. أضف إلى ذلك شمول الصادرات العربية على صادرات البترول والغاز وهي سلع إستراتيجية تخضع لاعتبارات خاصة عالمية وتقرر أسعارها في الأسواق العالمية.

وبحسب الإحصاءات، فإن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية من دون احتساب صادرات البترول، قد بلغت 26.3% عام 1997 و25.6% عام 1998 حسب ما هو مبين في الجدولين رقم (1) و(2). وبلغت هذه النسبة بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي 15.1% عام 1997 مقابل 7% عام 1998. وإذا قارنا بين نسب الصادرات العربية البينية مع صادرات البترول وبدونها لعام 1998 للأقطار المصدرة للنفط نجد أن النسب تختلف: السعودية 79.3% بدل 15.4%، الكويت 32.5% بدل 4.1%، سلطنة عُمان 66.8% بدل 20.1%، قطر 20.9% بدل 7.9%، ليبيا 51.4% بدل 6.6%، وسوريا 51.2% بدل 27.9%.

ويشكّل عدم توافر وسائل نقل منتظمة بين بلاد المغرب والمشرق العربي وبأسعار مناسبة عائقاً أمام تطور التبادل التجاري البيني. لذا نجد أن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية بين بلاد المشرق العربي والمغرب العربي تنسم بالانخفاض. وباستثناء السعودية والمغرب اللتان تتمتعان بنشاط تجاري لافت، فإن الصادرات البينية يقع معظمها في إطار البلدان المجاورة. وتتوجّه نسبة 59% من صادرات دول المغرب العربي للعالم العربي إلى دول المغرب العربي نفسها، كما تبين الإحصاءات العربية البينية لعام 1998، بينما تذهب ثلاثة أرباع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي

(متضمناً مكونات النفط). ويشير هذا الأمر إلى أن التجمعات الإقليمية العربية التي جرى إنشاؤها مثل اتحاد المغرب العربي واتحاد دول مجلس التعاون الخليجي كان لديها مقومات المضي في مشاريع مناطق حرة لو وجد القرار السياسي والآليات المناسبة لذلك. وفيما يخص بلدان المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، مصر والسودان)، فإن الأسواق العربية لديها أكثر تنوعاً، وتشكّل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 49% من إجمالي صادراتها إلى العالم العربي.

## ثانياً - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحديات التي تواجهها

### 1- دور القطاع الخاص

إن إحداث نقلة نوعية على صعيد تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتطلب تضافر عاملين رئيسيين، هما: سرعة إنجاز الإجراءات التنفيذية للمنطقة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجدية التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وفي التقرير الأخير المقدم إلى الدورة (56) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي النتائج الإجمالية لما تم تحقيقه على صعيد الإجراءات التنفيذية على مدى سنتين. وتشير بوضوح إلى العوامل الرئيسية التي تحول دون الالتزام الكامل بالتطبيق، ولاسيما لجهة غياب قواعد المنشأ التفصيلية، ونقص المعلومات حول السياسات القطرية، ووجود قوانين سابقة تؤخر حركة بعض الدول العربية في التنفيذ، وغيرها من الأسباب.

ويتمس التقرير ضعفاً في مدى التزام الدول العربية بتطبيق جملة من الأمور البديهية، ونخص بالذكر نسب التخفيض المتدرج للتعريفات الجمركية بنسبة 10%، وذلك في ظل غياب الشفافية والمصارحة في تحديد الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ناهيك عن التعميم الجاري لناحية التعسف في فرض الاشتراطات وسوء تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، وغيرها من الأمور.

ويبدو واضحاً أن أي تقويم جدي لمدى الالتزام بما تم التوافق عليه، يتطلب معرفة صحيحة بالتحويلات الجارية في كل قطر عربي. ويقوم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية من خلال تقاريره بتمس، ضمن الإمكان، مدى التزام الدول العربية بتطبيق

البرنامج التنفيذي. وهذه التقرير التي هي صدى لمعاناة القطاع الخاص العربي في تعامله التجاري داخل المنطقة العربية، تشير بوضوح إلى ضعف في عملية الالتزام بتطبيق البرنامج، وبوجه خاص لجهة التعسف في تطبيق الاشتراطات وفرض عدد كبير من القيود غير الجمركية إلى جانب ارتفاع كلفة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وعدم الالتزام بالمعاملة الوطنية.

ويمكن القول بأن القطاع الخاص العربي الذي يقع على عاتقه بناء هذه المنطقة لم يتلمس بعد الفوائد المتوخاة منها، وبعضه بات يخاف الغرق في متاهات التعامل مع اتفاقية لا يجري الالتزام بها إلا من موقع الانفتاح على العالم الخارجي، وليس ضمن إطار رؤية مستقبلية لدور هذه المنطقة ولموقع القطاع الخاص العربي في بنائها. والحال أنه طالما لم تحسم الدول العربية خيارها النهائي حول هذه المنطقة، وتكف عن الانقاف على بنود البرنامج التنفيذي وتقديم أقل ما يمكن في مجال تثبيت حق الأفضلية، لن يستطيع القطاع الخاص العربي اتخاذ موقعه التاريخي المطلوب في هذه المرحلة. فالموضوع في المقام الأول خيار سياسي، وحين يحسم الخيار السياسي تبقى الأمور التنفيذية أمور فنية يمكن التغلب عليها.

والقطاع الخاص العربي لحيته لا يجد نفسه مشاركاً فاعلاً في عملية هذه المنطقة، وهو لم يأخذ، أو بالأحرى لم يعط الدور الذي يصبو إليه. وتساوق حجج بأن القطاع الخاص العربي منقسم على نفسه أصلاً، وبأن ما يبتغيه التاجر يعارضه الصناعي. ونود هنا أن نقول بأن مجمل القطاع الخاص العربي يستفيد من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالسوق الموسعة مركز جذب للصناعي والتاجر على السواء، خصوصاً إذا ما وجدت الرؤية المستقبلية الواضحة حول متطلبات وضرورات التكامل الاقتصادي في ظل تثبيت حق الأفضلية، وفي ظل تأمين الآلية المناسبة لإجراء التحولات الضرورية والتكيف مع هذه التحولات بسرعة. وهذا الأمر يمكن تحقيقه على أكثر من مستوى على صعيد الدول العربية، وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وفي سبيل تأمين الدعم لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلباتها، لا بد من إيجاد الآلية المناسبة لسرعة التكيف مع التحولات المطلوبة في كل دولة. وتبرز هنا أهمية التنسيق الكامل مع القطاع الخاص في ظل التحولات وتفعيل دور مؤسساته وغرفه واتحاداته وإشراكهم فعلياً في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية على الصعيد الوطني والخارجي، وعلى صعيد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولا بد في هذا الإطار من الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات الغربية لحاجات الشركات لديها، وكيف تستमित بالدفاع عن



مصالحها. وهذا أمر لا بد أن تكون الدول العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية قد تلمسته.

وعلى صعيد التعامل التجاري مع البلاد العربية الأخرى، لا بد أن يأخذ القطاع الخاص العربي موقعه من خلال نقل احتياجاته الخاصة بهذه المنطقة، وإيجاد الآلية المناسبة لتخفيف الضرر الملحق ببعض القطاعات الاقتصادية من جراء الانفتاح على الدول العربية الأخرى. وتبرز أهمية قيام مركز للشكاوى يستفاد منه في سبيل إجراء لقاءات على مستوى قطاعات اقتصادية متضررة، يتمثل فيها القطاع العام والخاص وبعض المؤسسات والشركات المعنية الرئيسية. وتهدف هذه اللقاءات إلى تخفيف الضرر عن كاهل القطاعات المتضررة والخروج باستراتيجيات قطاعية في إطار من التكامل الاقتصادي العربي مما يسهم في التكيّف السريع مع متطلبات التحوّل داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويحد من الاستثناءات لعدد من السلع الصناعية ونصف المصنّعة التي يتخوّف القطاع الخاص العربي من عدم إلغائها حتى مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها في إطار قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## 2- المعوقات أمام التطبيق

على العموم، إلى جانب الممارسات والإجراءات الجمركية على الحدود، تمثّل القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية أهم العوائق أمام تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكانت الدراسة التي تقدّم بها صندوق النقد العربي قد عالجت الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية، وتضمنت توصيات هامة بهذا الخصوص. وإذ يثني الاتحاد العام للغرف العربية على هذه الدراسة ويرحّب بالقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص، يدعو الدول العربية إلى الالتزام بهذه القرارات لناحية تحديد الوعاء الضريبي وإلغاء الرسوم القنصلية والطوابع على شهادات المنشأ والتعاون في سبيل تحقيق إزالة هذه الرسوم من خلال دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض التدريجي، بحيث تزال كافة هذه الرسوم مع انتهاء الفترة المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولناحية القيود غير الجمركية، فإن البرنامج التنفيذي يدعو إلى إلغائها، لاسيما القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد. وترك للجنة المفاوضات التجارية متابعة تطبيق ذلك مع الدول الأطراف. والملفت للنظر أن البرنامج التنفيذي لا يقدم تعريفاً مفصلاً لما

يسمى القيود الكمية والإدارية والنقدية، ويترك للجنة المفاوضات التجارية العمل على التعمق في هذه المصطلحات وتحديدها. كذلك، لا تعطي اتفاقية الجات لائحة مفصلة لما يسمى القيود غير الجمركية، وتكتفي فيما يخص القيود الكمية مثلاً، بتحديد الأوضاع العامة التي تشكل قيوداً كمية، والتي هي أساساً قيوداً على تجارة السلع تشمل أي ممنوعات أو تقييدات على الاستيراد أو التصدير، قد تتأتى عن طريق فرض حصص أو تراخيص استيراد وتصدير أو أي إجراءات من هذا القبيل، ولا تكون على شاكلة ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم أخرى. وتحظر الاتفاقية طبعاً على الدول الأعضاء فرض قيود كمية، وتدعو إلى الحد من استخدامها والاستعاضة عنها بالتعريفات الجمركية في حماية الصناعة المحلية.

وفي إطار القيود غير الجمركية، تتضمن اتفاقية الجات عدة اتفاقيات تتناول عدداً من القضايا الفنية والبيروقراطية والقانونية التي قد تشكل عائقاً أمام التجارة. ومن أهم هذه الاتفاقيات، تلك التي تتناول الأنظمة الفنية والمعايير فيما يخص الحواجز الفنية للتجارة واتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية، وإجراءات الترخيص بالاستيراد، واتفاق التقييم الجمركي للسلع، والمعاينة قبل الشحن، واتفاق قواعد المنشأ، وبعض إجراءات الاستثمار. وتؤكد الاتفاقية في أكثر من موقع على ضرورة تقييد أي حواجز غير ضرورية للتجارة أو أي تأثيرات معيقة للتجارة، وذلك بوضع أطر وآليات عملية تتبع في هذا المجال بما في ذلك الإطار القانوني الذي توفره آلية حل الخلافات في منظمة التجارة العالمية نفسها.

ويلاحظ أن أحكام البرنامج التنفيذي تتسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وإذا كان الهدف الرئيسي من قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلاد العربية عبر تثبيت حق الأفضلية بينها، والانتقال التدريجي إلى السوق الموحدة، فلا بد أن يجري العمل بأسرع وقت ممكن على إلغاء كافة القيود غير الجمركية المفروضة على تبادل السلع العربية، وإيجاد الآلية الواضحة والفعالة لكيفية تصفيته.

ولا بد من التأكيد أيضاً أنه في سبيل الإلغاء العملي للقيود المعيقة لانسياب السلع بين البلاد العربية، لا بد أن يرافق إلغاء القيود الجمركية القيام بعقد اتفاقات فنية أو الالتزام باتفاقيات فنية قائمة أو الانضمام إلى اتفاقيات تعالج انتقال البضائع والشاحنات والركاب والالتزام بمضمون هذه الاتفاقيات وتطبيقها. ونخص بالذكر، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية CMR الخاصة بناقلي الشاحنات واتفاقية TIR الخاصة بالترانزيت، واتفاقية كيوتو لتسهيل وتبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية، وغيرها.

### 3- البلاد العربية والقيود غير الجمركية

يلجأ عدد من الدول العربية إلى استخدام القيود غير الجمركية إما لأسباب حمائية أو لزيادة الإيرادات المالية. وكان الاتحاد العام للغرف العربية قد عالج في تقاريره الدورية المقدّمة إلى لجنة التنفيذ والمتابعة جملة واسعة من هذه القيود غير الجمركية التي من الصعب حصرها، مطالباً بإيجاد حلول لها.

وفي الدورة (63) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتاريخ 8-11 شباط (فبراير) 1999، لخصت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العقبات التي تواجه التنفيذ، وطالبت في تقريرها بتشكيل لجنة قانونية بهذا الخصوص تعرض نتائج أعمالها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أيلول (سبتمبر) 1999، وأن يكون هناك التزام واضح من قبل الدول العربية التي يظهر لديها حالات تعارض أن تقوم بتسوية أوضاعها في أجل أقصاه نهاية عام 1999. كذلك طالب التقرير المذكور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالطلب من الدول الأعضاء الحد من التعسف في استخدام الاشتراطات ومعايير الجودة والمقاييس أو الإجراءات الصحية والبيئية، ذلك أن المبالغة في الاشتراطات أصلاً لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية.

ويتبنى الاتحاد كافة ما جاء في إطار تقارير جامعة الدول العربية بهذا الخصوص ويثني عليها ولاسيما تلك المتعلقة بالتنفيذ ومرئياتها حول تطوير العمل، ويجد ضرورة إعادة تأكيد أهم النقاط التي يجدها معيقة لحركة التجارة في إطار القيود غير الجمركية، وبعضاً من الحلول الإضافية التي يرتئها في سبيل تحسين تعامله التجاري في البلاد العربية. ويؤكد الاتحاد العام على ضرورة الالتزام بالمعاملة الوطنية في مجمل هذه الإجراءات.

### 4- المبالغة في استخدام الاشتراطات الفنية

إذا كان من الطبيعي أن تفرض الدول العربية المواصفات والمقاييس التي تريدها في سبيل حماية المستهلك وتوفير الأمان والحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات، إلا أن القطاع الخاص العربي يجد مشكلة كبيرة في تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مما يفرض على المصدر مراعاة اشتراطات إضافية خاصة بكل

دولة عربية يتم التصدير إليها. ومما يزيد الأمور تعقيداً هو طول إجراءات الحصول على شهادات المطابقة. وتدعو اتفاقية الجات إلى تبني المواصفات الدولية في محاولة لاحتواء هذا الاختلاف، وإلى استخدام طريقة عادلة لفرض هذه المواصفات بشكل لا يعطي ميزة إيجابية للسلع المنتجة محلياً، كذلك إلى الاعتراف المتبادل بنتائج إجراءات المعاينة في البلدان المختلفة المنضوية في إطار منظمة التجارة العالمية. ويجد القطاع الخاص العربي أن من المفيد على هذا الصعيد أيضاً هو القيام بتوحيد المواصفات والمقاييس في البلاد العربية، وذلك تقادياً لأية عراقيل أمام تبادل السلع البينية العربية.

ويعاني القطاع الخاص أيضاً من تعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، ويعاني أيضاً من بطء الإجراءات المخبرية بسبب المركزية وعدم كفاية المختبرات وضعف تجهيزاتها مما يجعل من الضروري السماح للقطاع الخاص بإقامة مختبرات معقمة تقوم بالفحص بجانب مختبرات الدولة.

#### 5- منع الاستيراد وخص الاستيراد

أشارت التقارير التي سبق أن تقدّم بها الاتحاد العام للغرف العربية إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى استخدام رخص استيراد وتصدير بهدف حمائي. ومثال على ذلك، تفرض سوريا رخص استيراد على كل السلع المتوجهة إليها، فيما تفرض مصر على بعض السلع. بل أكثر من ذلك هناك منع مطبّق في مصر لاستيراد الألبسة الجاهزة مثلاً وفي سورية لاستيراد الغزول القطنية. وكان الاتحاد قد طالب الدول العربية في أكثر من مناسبة بضرورة إلغاء هذه الرخص المعيقة لحركة التجارة العربية البينية.

#### 6- شهادات المنشأ

لا بد من الإسراع في الانتهاء من قواعد المنشأ العربية التفصيلية بحيث تتسم بالشفافية لتفادي أي تأثيرات معيقة للتجارة العربية البينية، وأن تجري عملية إصدارها وتصديقها والتعامل بها بشكل منسق وموحد، وأن يتخذ قرار في هذا المجال بإعطاء الغرف العربية دوراً في مجال إصدار هذه الشهادات على أن يترافق ذلك عملية تدريب للموظفين حول كيفية إصدارها.

#### 7- القيود النقدية

هناك بعض البلدان لا زالت تفرض قيود على صعيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بالقطع الأجنبي. كذلك، تعاني بعض البلدان من بطء في الإجراءات المصرفية. وتشير التقارير بأن معاناة القطاع الخاص من القيود وتعقيدات الإجراءات المصرفية المتعلقة بالتحويل بالقطع الأجنبي ما زالت قائمة في بعض البلاد العربية.

## 8- الإجراءات الحدودية

تشكل الإجراءات الحدودية وتعقيدها وطول إجراءاتها أكثر المواضيع الشائكة أمام تحرير التجارة العربية البينية. والمشكلة هي في عدم طرح هذه المواضيع في إطار اللجان الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكان الاتحاد العام للغرف العربية قد أيد المقترح الذي تقدمت به جامعة الدول العربية بوضع اللجنة الفنية المشرفة على اتفاقية الترانزيت العربية ضمن اللجان الفنية للمنطقة في سبيل المتابعة الجدية للقيود الإدارية الخاصة بالإجراءات الحدودية، مشيراً طبعاً إلى ضرورة تطوير الاتفاقية بحيث تعكس رسوماً قيمة الخدمات المقدمة للشاحنات والبضائع. كذلك طالب بدخول الدول العربية في الاتفاقيات الدولية والالتزام بمضمون هذه الاتفاقيات، مطالباً بعدم المبالغة في تطبيق الإجراءات الحدودية الخاصة بعملية التخليص والتفتيش والمناولة وفرض الرسوم ومنح التأشيرات أو العبور بالترانزيت وإلغاء عمليات الترفيق غير الضرورية، وباعتماد مركز واحد لإجراء كافة التصديقات، وتحسين الكفاءة في التجارة، وإصدار دفتر المرور العربي، وحق استخدام مرافئ دول عربية أخرى، وعدم التمييز في المعاملة للشاحنة العربية والبضائع والركاب، وتطوير البنى التحتية على الحدود والكوادر الفنية، وغيرها من أمور.

ويشيد الاتحاد بالجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية ويدعو إلى تبني بعضاً من مقترحاتها، وبوجه خاص لجهة تطوير آليات المتابعة بحيث لا تقتصر على المسؤولين الحكوميين، بل بإشراك المستخدم الرئيسي للمنافذ من شركات نقل وأصحاب بضائع أو من ينوب عنهم. وفي هذا الإطار، فإن الحكومات العربية مطالبة بتقديم تفصيل واضح لسياساتها التجارية والاقتصادية القائمة في سبيل العمل على وضع سياسات عربية موحدة تهدف إلى تحرير التجارة العربية وتوحيد المعاملة على المنافذ مما يسمح للقطاع الخاص بالشفافية الكافية لتقدير المصروفات المتوقعة على الطرق.

## 9- الاستثناءات والزرزامة الزراعية

يجد الاتحاد العام أن موضوع الاستثناءات قد استنفذ الجهد الأكبر من عمل لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويثني على الجهود التي بذلت في سبيل تقييد العمل بالاستثناءات والرزنامة الزراعية، كذلك يرحب بضرورة إزالتها خلال ثلاث سنوات نظراً لما تشكّله من قيود على التبادل التجاري بين البلاد العربية.

## 10- التقييم الجمركي

يوجد في اتفاقية "الجات" فصل كامل حول التقييم الجمركي. والمطلوب من الدول العربية توحيد نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بين الدول العربية. وتجدر الإشارة بأن اتفاق إعادة التقييم لغايات جمركية يؤكّد على حقوق السلطات الجمركية في تحديد قيمة الرسوم، لكنه يحسن من حقوق المستوردين في تبرير أسعارهم. ولا شك في أن الالتزام بهذا الاتفاق وباتفاق المعاينة قبل الشحن سوف يحول دون كثرة الخلافات مع الجهات الجمركية.

## 11- الاتفاقيات الثنائية

لا زال الكثير من الاتفاقيات الثنائية تتضمن قوائم سلعية مستثناة تفوق تلك المتفق عليها في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضرورة القصوى وقف العمل بهذه الاتفاقيات والالتزام بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## 12- المعاملة الوطنية

ضرورة تطبيق المعاملة الوطنية على السلع المستوردة وعدم خلق أي معاملة تمييزية لصالح المنتج الوطني مما يلغي فرص المنافسة العادلة. وتتعلق هذه المعاملة بكافة الإجراءات الخاصة بتطبيق قواعد المنشأ الوطنية والاشتراطات الصحية والأمنية والبيئية واشتراطات الحجر الزراعي وتطبيق المعايير الفنية مثل المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة، وإجراءات الحصول على شهادات الفحص والمطابقة، والتكاليف التي يتحملها صاحب العلاقة للحصول على مثل هذه الشهادات، وضرورة تطبيق نفس الإجراءات والمعايير على السلع المحلية. وكذلك تأمين نفس المعاملة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب المحلية. ولا بد أيضاً من النظر في جملة قوانين الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تؤدي إلى قيود كمية، وذلك من مبدأ المعاملة الوطنية التي ينص عليها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وفي الختام، يجد الاتحاد العام للغرف العربية ضرورة قصوى في تقليص الفترة الزمنية المطلوبة لتطبيق البرنامج التنفيذي من 10 سنوات إلى 7 سنوات، وذلك في سبيل الاستفادة المثلى من الأفضليات التي تؤمنها المنطقة في ظل انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، والعمل على تنسيق كافة الاتفاقيات العربية التي تدور في فلك المحور التجاري مثل النقل والاستثمار والبيئة والتمويل... الخ بالإضافة إلى إيجاد تنسيق أكبر على مستوى عمل الصناديق والمنظمات والشركات القابضة والاتحادات وغيرها من الآليات القائمة للعمل الاقتصادي العربي. ويدعو إلى إستراتيجية جديدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، تصبّ في إقامة اتحاد جمركي عربي والانتقال إلى السوق العربية المشتركة.

### ثالثاً - نتائج الاستبيان حول مدى الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي

سبق للأمانة العامة للاتحاد أن قامت بإعداد استبيان شامل حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في سبيل التأكد من مدى جدية الدول العربية في الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي. وقد شمل الاستبيان العديد من النقاط الأخرى التي تتناول العقبات القائمة أمام التنفيذ، في سبيل معرفة آراء رجال الأعمال والتجار والمصدّرين العرب من هذه العقبات ووجهات نظرهم في كيفية تذليلها وتطوير آلية التنفيذ والمتابعة.

وفي ما يلي استعراضنا لأهم النقاط التي تم التوصل إليها، من خلال الردود التي جاءت من غرف واتحادات: الأردن، البحرين، السعودية، الكويت، مصر، سوريا، سلطنة عُمان، ولبنان.

#### 1- شهادات المنشأ

تبين من جميع الردود التي وردت بأن الالتزام جاري بشهادة المنشأ العربية. وأفادت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت بأن تطبيقها يلقي صعوبات لدى المصدّرين، فيما أشار مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأن المعلومات المسجلة في شهادة المنشأ في معظم الأحيان لا تكون كاملة. ووجد اتحاد غرف التجارة السورية بأن العقبة هي في عدم وجود شهادة منشأ عربية بالمعنى الصحيح (نسبة الـ 40% المطلوبة لمنح منتجات شهادة منشأ عربية) وأنه لا بد من متابعة الجهود لوضع قواعد منشأ عربية على أسس علمية ومدروسة.

وأفاد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأن ثمة شهادات أخرى مطلوبة مثل شهادة المطابقة للمواصفات والمقاييس للدول المستوردة، بالإضافة إلى الشهادات الصحية والمختبرية. وأشارت غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى أن السلطات العامة الكويتية لا تفرض شهادات أخرى على مصدري السلع الكويتية المنشأ، لكن المصدر الكويتي قد يعد شهادات أخرى بناء على إجراءات الاستيراد في الدول العربية المستوردة أو بناء على شروط عقد البيع مع المستورد العربي ومثالها: شهادة الفحص أو المعاينة قبل الشحن، بالإضافة إلى الشهادات البيطرية أو الصحية بالنسبة لبعض المنتجات الحيوانية أو النباتية. وأفاد الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية إلى وجود بعض الشهادات الأخرى مثل شهادة الجودة.

وتوافقت الآراء على أن إجراءات التصديق عادية وليست مطوّلة، باستثناء مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية الذي أشار إلى كونها متعددة. ويذكر أن إحدى شركات النقل كانت قد أفادت في إحدى المقابلات بأن إجراءات التصديق في كل من سوريا ولبنان والسعودية تطول نسبياً.

أما بالنسبة للرسوم التي تجبى، فقد أفاد كل من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأنها مقبولة ولا يمكن اعتبارها معرّقة للتبادل التجاري. أما الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية فلاحظ ارتفاعاً في أسعار التوثيق لشهادات المنشأ في بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا والإمارات. أما غرفة تجارة وصناعة الكويت فقد أشارت إلى انخفاض رسوم التصديق في الكويت بالمعيار العربي والعالمي، مع الملاحظة بأن السلع الصناعية العربية المصدّرة إلى الكويت تمنح معاملة تفضيلية فيما يخص تلك الرسوم. ويذكر أن إحدى شركات النقل كانت قد أفادت بأن رسوم التصديق في كل من لبنان وسوريا ودبي مرتفعة، فيما هي متدنية نسبياً في كل من الكويت والسعودية.

## 2- مدى الالتزام بالتخفيضات الجمركية

أفاد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية أن بعض الدول العربية لا تلتزم، دون تحديد البلد المعني. وأشار الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية إلى أن الدول العربية لا تزال تطبق التعريفات الجمركية عموماً دون تمييز بين الدول العربية. أما اتحاد غرف التجارة السورية، فقد أشار إلى أنه في بعض الأحوال يتم استبدال الرسوم الجمركية السابقة برسوم نوعية قد تفوقها



من حيث القيمة. وكانت ردود كل من غرفة الكويت والسعودية والبحرين وسلطنة عُمان بأن دولها تلتزم بالتخفيضات المقررة. وأضافت غرفة الكويت بأن التعريفات الجمركية الكويتية منخفضة جداً 4% في المتوسط من قيمة البضاعة المستوردة (سيف)، مع إعفاء المواد الغذائية المستوردة من الضريبة الجمركية.

وبالنسبة للاستثناءات، أشار مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية إلى وجود العديد من الاستثناءات الخاصة بحماية الصناعة الوطنية، بالإضافة إلى قوائم السلع المستثناة. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن الاستثناءات على السلع الزراعية والمنتجات الأخرى غير مقبولة ولا بد من إزالتها من خلال توفير آليات للتفاوض الجماعي والثنائي داخل اللجان الدائمة والمؤقتة المشكلة ضمن إطار الجامعة العربية، وذلك بالتوازي مع دور الغرف واتحاداتها في إقناع السلطات العامة المعنية في بلدانها بضرورة إزالة الاستثناءات المعرّقة وغير المبررة. وأشار اتحاد غرف التجارة السورية إلى أن هناك العديد من الاستثناءات غير المبررة.

### 3- اشتراطات إضافية عند الاستيراد أو التصدير

أفادت مجمل الردود إلى وجود اشتراطات إضافية وضعتها الدول العربية عند الاستيراد أو التصدير، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية: نبّه إلى وجود بعض الاشتراطات على صعيد المواصفات والجودة وعلى صعيد إجراء صحي أو مخبري. كذلك إلى وجود بعض القيود الإدارية على شاکلة رخص استيراد وتصدير.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت: أفادت ثمة مواصفات كويتية وخليجية إلزامية يلتزم بها المستورد الكويتي، إلى جانب مجموعة من المواصفات الأخرى ذات طبيعة استرشادية ولا يتم فرضها. وعلى العموم، لا تعتبر إجراءات وشروط المواصفات والجودة حالياً معرّقة للتبادل التجاري. وأكدت أن المشكلة الرئيسية هي في تعددية المواصفات لنفس المنتج في الدول العربية وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها. ونوّهت إلى أن دولة الكويت لا تضع على الصعيد الصحي والمخبري أي اشتراطات إضافية، لكن المشكلة الرئيسية تكمن أحياناً في بطء الإجراءات المخبرية على المنتجات الغذائية المستوردة بسبب المركزية وعدم كفاية المختبرات وضعف

تجهيزاتها، مما يجعل من الضروري السماح للقطاع الخاص بإقامة مختبرات معقمة تقوم بالفحص بجانب مختبرات الدولة. وأفادت الغرفة أنه لا تفرض في الكويت قيود إدارية أخرى معرّقة باستثناء ضرورة الحصول على ترخيص بتصدير المنتجات الزراعية الكويتية التي تحصل على الدعم غير المباشر من الدولة.

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: أفاد بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا تتمسك بضرورة وصول البضاعة أولاً وفحصها في ميناء الوصول قبل سداد قيمتها. كما أشار إلى أن بعض الدول العربية لا تزال تتمسك بالتأكد من وجود رخص استيراد للمستوردين، كما تشترط وجود شهادات صحية وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية.

- غرفة تجارة وصناعة عُمان: لاحظت أنه يشترط للاستيراد أن يكون في السلطنة وكيل للسلعة. ولا يوجد هناك أية اشتراطات إضافية تطلب عند الاستيراد أو التصدير من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- اتحاد غرف التجارة السورية: أشار إلى وجود العديد من الاستثناءات غير المبررة بالنسبة للسلع ولاسيما المتعلقة بالمنع من الاستيراد، معطياً مثلاً على ذلك المنع المطبق في مصر لاستيراد الألبسة الجاهزة والمنع المطبق في سوريا لاستيراد الغزول القطنية. وأضاف أن عدم وجود مواصفات عربية موحدة، يجعل المصدرين مضطرين إلى مراعاة اشتراطات إضافية خاصة بكل دولة عربية يتم التصدير إليها.

#### 4- خضوع السلع العربية إلى رسوم أو ضرائب ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية، غير تلك الضرائب التي تفرض على السلع الوطنية

كان الرد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بالإيجاب بالنسبة لبعض الدول العربية. وأفاد الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بأنه توجد رسوم إضافية مفروضة في بعض الدول العربية مثل الضرائب والدمغات قد تصل نسبتها في بعض الأحيان إلى 1.5%. وأفاد اتحاد غرف التجارة السورية بأن هنالك العديد من الدول العربية التي تفرض رسوماً كهذه بما في ذلك سوريا، مشيراً إلى أن الرسوم والضرائب المطبقة في سوريا تخضع للتخفيضات السنوية المتراكمة المطبقة على الرسوم الجمركية. وكانت ردود غرف لبنان والكويت وعمان بأنه لا يوجد

في بلدانها رسوم أو ضرائب ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية غير تلك المفروضة على السلع الوطنية.

#### 5- هل تخضع لأية إجراءات تمييزية عند الاستيراد أو التصدير؟

أفاد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأنه يوجد إجراءات تمييزية وذلك وفقاً لما تتيجحه الاتفاقيات الثنائية. أشارت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن قطاع التصدير الكويتي يشكو كثيراً من إجراءات تمييزية وتعسفية تمارس أحياناً في الكثير من الدول العربية، بينما الإجراءات التمييزية في الكويت غير موجودة أو نادرة. وأشارت غرفتا بيروت وسلطنة عُمان إلى عدم وجود إجراءات تمييزية في بلدانها، فيما أفاد اتحاد غرف التجارة السورية إلى عدم استلامه أي شكوى بهذا الخصوص.

#### 6- أية عقبات أخرى

تعددت هذه العقبات بحسب البلد العربي.

- غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت: شكت من شروط التعبئة والتغليف وتأشيرات السفر إلى البلاد العربية.

- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية: شكا من التصديقات على الفواتير وشهادات المنشأ في بعض الدول العربية، ومن التعقيدات على صعيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بالقطع الأجنبي، مشيراً إلى وجود تعقيدات في مجال تأشيرات السفر. وأشار إلى عدم وجود أية عقبات من مثل شروط التعبئة والتغليف.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت: أشارت إلى كون المشكلة الرئيسية في الكويت هي في تأشيرات الدخول لرجال الأعمال، وليس في شروط التعبئة والتغليف والتصديقات والإجراءات المصرفية، لافتة النظر إلى إجراءات تسهيل دخول هؤلاء مؤخراً بالتنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة والغرفة، بحيث أصبح هنالك مكاتب خاصة لاستلام طلبات زيارة رجال الأعمال وإقرارها في نفس اليوم. وأكدت على وجود الكثير من القيود الإدارية المعرقلة للتبادل التجاري في بعض الدول

العربية والتي تتوقع لها الغرفة أن تزول مع دخول الدول العربية منظمة التجارة العالمية، وليس بفعل قرار عربي.

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: شكا من شروط التعبئة والتغليف ومن بطء الإجراءات المصرفية حيث يقوم البنك معزز الاعتماد بالتأكد أولاً من إضافة القيمة لحساباته قبل دفعها للمصدر، خاصة عندما يكون الاعتماد مبلغاً عن طريق بنك آخر.

- اتحاد غرف التجارة الأردنية: يعاني الأردنيون من تقييدات وتعقيدات الإجراءات المصرفية المتعلقة بتحويلات مبيعاتهم بالقطع الأجنبي في كل من سوريا وليبيا والعراق.

- اتحاد غرف التجارة السورية: أشار إلى وجود العديد من العقبات والقيود الإدارية المعيقة، التي تتميز بها كسمة عامة الإدارات الحكومية والأجهزة التابعة لها، وهي لا تعني المنتجات العربية لوحدها بل المنتجات المستوردة والمصدرة بصورة عامة، وأكد بأن أشد الإجراءات هي تلك المتعلقة بالقطع الأجنبي في الدول العربية التي تعاني من نقص في القطع الأجنبي.

## 7- في مجال النقل

ثمة العديد من المشاكل التي تواجه عملية نقل البضائع على منافذ الحدود البرية، ويمكن تلخيصها كالتالي:

- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية: أفاد بأن التكلفة الرئيسية في النقل تقع في جانب الأجور في المملكة، وبأن عملية العبور تستغرق من ساعة واحدة إلى 48 ساعة حسب نوع البضاعة، وإن كانت المواد الغذائية واللحوم هي التي تتأخر، وما عدا ذلك لا تتعدى عملية العبور أكثر من 6 ساعات. أما مستوى الكوادر الفنية والتقنيات المستخدمة فهو جيد، لكن المستوردين يواجهون، في بعض الأحيان، كثرة الإجراءات والبيروقراطية في عملية تخليص البضائع.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت: تجد الغرفة أن ارتفاع تكاليف النقل من بين المعوقات أمام نمو التجارة البينية العربية. وتتوفر في الكويت طاقات نقل وشحن فائضة، ولكن القطاع الخاص الكويتي يواجه التمييز في الأسواق المجاورة. وتستغرق عملية العبور في الكويت مدة زمنية قصيرة نسبياً. ويعتبر مستوى الكوادر والتقنيات المستخدمة في العبور (الترانزيت) دون المستوى المطلوب، ولكن ذلك لا يعتبر مسؤولاً كلية عن مستوى أداء خدمات العبور، إذ يحكم ذلك اعتبارات أمنية وإجراءات إدارية. والإدارات الرسمية الداخلة في عملية الموافقات والتصديقات والتفتيش عديدة ولا تخضع لإشراف إداري موحد على نطاق المركز الحدودي. وتواجه عمليات التخليص الجمركي مصاعب عدة بسبب عدم مواكبة القوانين والإجراءات الجمركية للتطورات. وقد قامت الغرفة بتكليف مكتب استشاري لمسح الخدمات الجمركية في الكويت وإعداد مقترحات لتحسين مستوى أداء الخدمة الأميركية بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك.

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: أفاد بأن تكلفة النقل الداخلي مرتفعة. وطالب بإيجاد أسطول تجاري عربي تديره شركات استثمارية عربية.

- اتحاد غرف التجارة الأردنية: بعد إحالة الاستبيان إلى وزارة النقل، أفادت الوزارة بأن تكلفة النقل الأساسية هي في المعوقات التي تسبب التأخير وزيادة الأعباء المالية على الناقل من خلال الرسوم والبدلات والضرائب التي تفرض في المعابر الحدودية، مشيرة إلى أن المدة الزمنية اللازمة لعبور الشاحنة هو بحدود 6 ساعات في الأردن، فيما المعابر البحرية تتطلب كحد أدنى يومين للعبور. وأشارت الحاجة إلى تدريب الكوادر الفنية على الحدود وتحديث التقنيات المستخدمة. وأفادت بأن عدد الإدارات الرسمية الداخلة في عملية الموافقات والتصديقات والتفتيش برأ هي: الجمارك، وزارة الداخلية/الأمن، لافتة إلى أنه لا يوجد مصاعب في عملية تخليص البضائع إذا كانت مستوفية لكافة الشروط.

- اتحاد غرف التجارة السورية: أفاد بأن المشاكل التي يعاني منها المصدرون تتلخص في ارتفاع تكاليف النقل نتيجة وجود العديد من الإجراءات الإدارية الملزمة وعدم وجود منافسة لدى شركات النقل الوطنية والعربية وافتقاد لخطوط نقل ملاحية منتظمة، ناهيك عن ضعف كفاءة الإدارات المتخصصة ومستوى الكوادر الفنية

والتقنيات المتوافرة، كذلك تضاعف عدد الإدارات الرسمية الداخلة في عمليات منح الموافقات والتصديقات والمراقبة وتخليص البضائع.

ووجدت مجمل الردود فائدة من تطوير مشروعات عربية مشتركة في قطاع النقل، وربط نجاحها بجدواها الاستثمارية في ظل الفرص البديلة خارج المنطقة العربية. وأكدت إحدى الردود على ضرورة فتح المجال للقطاع الخاص لدخول كافة نشاطات النقل بما في ذلك الشحن الجوي. وطالبت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالعمل على تطوير وسائل النقل بين الدول العربية إن من حيث تطوير شبكات النقل وإنشاء شركات نقل جديدة وتطوير التعاون بين الشركات المحلية القائمة وبضرورة توفير الخدمات لاحتياجات الشاحنات، إضافة إلى تحقيق أقصى قدر من التنسيق والتوحيد بين القوانين والأنظمة الخاصة بحركة نقل البضائع على الطرق.

## 8- في مجال الترانزيت

تباينت الردود بحسب البلد العربي، ويمكن تلخيصها كالتالي:

- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية: أفاد أن بعض رسوم التخليص الجمركي مرتفعة، وفي بعض الأحيان تكون إجراءات التخليص والتأمين مطوّلة وكثيرة. وتقرض غرامات على التأخير الذي غالباً ما تكون أسبابه نظام الحراسة والقوافل والإجراءات الأمنية وكثرة الإجراءات عموماً. وقليلاً ما تشكّل إجراءات التحميل والتفريغ عائقاً، فيما تشكّل في كثير من الأحيان إجراءات التفتيش الجمركي والإجراءات الأمنية عائقاً في تسهيل التبادل التجاري.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت: اعتبرت رسوم العبور غير مرتفعة في الكويت لكنها تحتاج إلى تخفيض. وأضافت أن أجور التخليص الجمركي غير مرتفعة، لكن يمكن تخفيضها باعتماد أسلوب المنافسة والمساح للشركات القيام بالتخليص. واعتبرت إجراءات التخليص والتأمين غير سريعة فيما الغرامات المفروضة على التأخير مرتفعة وتحتاج إلى إعادة نظر، مشيرة إلى أن التأخير يحدث عادة بسبب عدم تمديد ساعات وأيام الدوام في المنافذ الجمركية وعدم توفر مكاتب وموظفين يمثلون كافة الإدارات المعنية. ووجدت الغرفة أنه من العقبات الرئيسية على نطاق الكويت والدول العربية، عدم ملاءمة التشريعات والإجراءات الجمركية.

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: أفاد بأن الغرامات المفروضة على التأخير تتركز في حالة استخدام البواخر المؤجرة (شارتر). أما بالنسبة لاتفاقية الترانزيت العربية، فإن النسب المخفضة والمتفق عليها بين الدول العربية لم تسر في وقت واحد بين جميع الدول العربية ومعظمها اتفاقيات ثنائية.

- اتحاد غرف التجارة الأردنية: نقلاً عن وزارة النقل، تفرض رسوم الترانزيت على الشاحنات العابرة للأراضي الأردنية وتعود ملكيتها للآخرين، كرسوم الطرق للشاحنات ورسوم العمل الإضافي على البضاعة. وتجد الوزارة بأن رسوم المخلص الجمركي عادية وغير معيقة للتبادل التجاري. أما إجراءات التخليص والتأمين فبحاجة إلى آليات للتطوير، فيما تحتاج الغرامات المفروضة على التأخير إلى تنظيم، حيث أن أسباب التأخير متعددة من مواعيد الدوام إلى التأشيرات إلى الإجراءات الأمنية إلى تعدد الوثائق إلى نظام الحراسة والقوافل. وعادة لا يشكل التفتيش الجمركي والإجراءات الأمنية أي تأخير غير مبرر. وأضافت بأن إجراءات التحميل والتفريغ تتم في الميناء وتخرج البضاعة كاملة إلى المقصد في حدود 24 ساعة. ووجدت الوزارة أن التزام الدول العربية باتفاقية الترانزيت العربية ضعيف، وأن النقص الأساسي فيها هو في إيجاد آلية للتنفيذ والمتابعة. كذلك أفادت بأن هناك إجراءات تمييزية يجري التعرض لها عند استخدام مرافئ بلدان عربية أخرى.

- اتحاد غرف التجارة السورية: لاحظ أن رسوم الترانزيت تزيد في معظم الحالات عن قيمة الخدمات المقدمة إلى الشاحنات أو البضاعة. ولا تختلف إجراءات التخليص والتأمين في حال الترانزيت عن غيرها من الإجراءات المطبقة من حيث التعقيد والتأخير في حال الاستيراد أو التصدير. وأشار إلى أن غرامات كبيرة تفرض على الشاحنات والبضاعة في حالة التأخر في العبور، والتي قد يكون مصدرها الإجراءات الأمنية.

وتوافقت الردود على ضرورة إصدار دفتر المرور العربي الموحد مما يؤدي إلى سرعة اجتياز الحدود. وطالبت إحدى الردود بضرورة التزام كافة الدول العربية باتفاقية الترانزيت العربية ووضع آلية للتنفيذ والمتابعة والتطوير لها، فيما جرى التأكيد في رد آخر على ضرورة إعادة النظر في اتفاقية الترانزيت العربية بما يتواءم مع المتغيرات على صعيد التجارة العالمية، وإجراء

دراسة مقارنة باتفاقية "التير". وطالب رد آخر بضرورة إقرار أن رسوم الترانزيت يجب أن تعكس إلى حد كبير قيمة الخدمات المقدّمة إلى الشاحنات والبضائع. وهناك مطالبات بملاءمة التشريعات والإجراءات الجمركية بناء على المنهجية التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية لتطوير الخدمة الجمركية من خلال ميثاق "كيوتو" الجديد الذي صدر عام 1999.

## 9- في مجال الخدمات المكتملة للنقل

تباينت الردود حول أوضاع هذه الخدمات. أفاد مجلس الغرف السعودية أن هذه الخدمات في السعودية جيدة، باستثناء أماكن الاستراحة التي بحاجة إلى تطوير. وكذلك، أفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن الخدمات متوفرة وذات مستوى مقبول لكنها بحاجة إلى المزيد من المنافسة لتخفيض التكاليف وتحسين الأداء. كذلك يحتاج بعضها إلى التحرير أو إعادة الهيكلة خاصة الاتصالات ومحطات الوقود وخدمات التموين البحري. وفي المقابل، أعرب كل من اتحاد غرف التجارة الأردنية واتحاد غرف التجارة السورية بأن تجارة العبور العربية تعاني من نقص شديد في هذه الخدمات. وأضاف اتحاد غرف التجارة السورية إلى حاجة سوريا إلى نظرة جديدة إلى هذا الموضوع التي يمكن أن تدر في حال استكمالها عوائد لموازنة الدولة.

## 10- في مجال المعلومات

تتفاوت المعرفة بالإجراءات الجمركية والخدمات العائدة للعمليات الجمركية من بلد عربي إلى آخر. ففي لبنان من خلال الذين يعملون بتخليص البضائع، وفي السعودية من خلال الاتصال المباشر بإدارات الجمارك والغرف التجارية، وفي الأردن من خلال أدلة ولوحات استرشادية بكافة التعليمات في المراكز الجمركية المختلفة في المملكة، وفي الكويت من خلال نشرات تصدرها الإدارة العامة للجمارك تسمى "التعليمات الجمركية" ترسل نسخة عنها إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت. وأشارت غرفة الكويت إلى الحاجة إلى إصدار أدلة باللغتين العربية والإنكليزية بهذه التعليمات وتوزيعها على كافة الجهات المعنية بالتجارة الخارجية في دولة الكويت.

وعلى صعيد المعرفة بخدمات التجارة المرتبطة بالجسور والنقل والتخزين وغيره، في لبنان عن طريق شركات النقل والشحن، وفي السعودية من خلال الممارسة، وفي الكويت من خلال التعليمات الجمركية التي سبق ذكرها، بالإضافة إلى النشر في الجريدة الرسمية والصحف



المحلية، وجاء رد وزارة النقل في الأردن بأنه لا يوجد نظام للمعلومات يغطي خدمات التجارة المرتبطة بالجسور والتخزين والتوزيع والنقل والترانزيت والمناولة.

ووافقت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، واتحاد غرف التجارة الأردنية، على الفائدة من إقامة مكاتب للتجارة العربية البينية من القطاع العام والخاص مما سيؤدي إلى زيادة التنسيق بين هذين القطاعين فيما بين الدول العربية في مجال خدمات المعلومات. وجاء رد غرفة تجارة وصناعة الكويت أنه ليس ثمة من فائدة مباشرة من إقامة مكاتب من هذا النوع واقترحت تطوير آليات جديدة للتعاون والعمل من خلال الأجهزة والتقنيات الحالية ومحاولة إصلاحها وتطويرها، بالإضافة إلى تطوير الخدمات الإعلامية ووضعها في صفحات الإنترنت وتوفير درجة كبيرة من الشفافية لها. أما الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، فأشار إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الإنترنت، بالإضافة إلى إدارات الجمارك ومكاتب التمثيل التجاري والمراكز التجارية للدول العربية في بلدان الدول العربية. وطالب اتحاد غرف التجارة السورية بإقامة مراكز تجارية عربية تسد النقص الهائل في توفير المعلومات التجارية، بالإضافة إلى دعوة هيئة المتابعة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى جامعة الدول العربية بتقديم العديد من المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## 11- في مجال الممارسات والتسهيلات التجارية

أشار مجلس الغرف السعودية أنه من خلال الأدلة والإصدارات وتبادل المعلومات بين الغرف التجارية في البلاد العربية يجري وضع المعلومات التجارية في متناول الشركات والصناعيين. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت أن المعلومات التجارية حول التجارة البينية العربية متوفرة لقطاع الأعمال الكويتي من خبرته وتوفر البنية الأساسية المساندة.

وبحسب الردود التي توفرت، يوجد فقط في لبنان نقاط تجارة مع الدول العربية للتبادل التجاري، فيما تخطط وزارة التجارة والصناعة الكويتية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت لإدخال هذه الخدمة، على الرغم من جو عدم الحماس لمستقبل هذه الخدمة في ظل التقدم المذهل لخدمات الإنترنت وانخفاض تكاليف توفيرها إلى القطاع التجاري العربي بالمقارنة مع تكاليف نقاط التجارة.

وطالبت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت بإقامة شركة عربية مختلطة للقيام بتوفير قاعدة معلومات توضع على الإنترنت. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت أن إحدى

المشاكل الأساسية التي تواجه قطاع المعلومات التجارية هي في عدم توفر المعلومات التجاري من قبل القطاع العام بالسرعة والنوعية والشفافية التي تخدم التجارة العربية البينية، وذلك في ظل التحسن المذهل في تقنية الحصول على المعلومات التجارية من خلال شبكة الإنترنت في الأسواق العربية. وأكد اتحاد غرف التجارة السورية على ضرورة إنشاء مراكز معلومات عربية، مشيراً إلى نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال إنشاء مراكز أعمال في العديد من الدول المتوسطة الشريكة بما في ذلك سوريا، حيث يقوم مركز الأعمال السوري-الأوروبي بدور هام في مجال توفير المعلومات الفنية والتجارية ورفع مستوى الشركات وتأهيل الكوادر وترويج الصادرات وجذب الاستثمارات.

## 12- في حال الخلاف التجاري

لا تجد غرفة تجارة وصناعة الكويت ضرورة لإيجاد مرجعية للشكاوى التجارية، لأن مثل هذه المرجعية قائمة من خلال الغرفة أولاً ومن خلال القضاء الكويتي ثانياً، بتكاليف معتدلة جداً بالمقارنة مع الأسعار العالمية. أما غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، فتجد أن آلية حل الخلافات هي بأن تتضمن العقود الطريقة الفضلى لحل الخلافات وذلك عن طريق التحكيم الموجود في الدول العربية، مطالبة بإيجاد مرجعية للشكاوى ضمن إطار جامعة الدول العربية. وطالب مجلس الغرف السعودية بإقامة مركز تحكيم عربي تحت مظلة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، فيما وجد اتحاد غرف التجارة السورية مفيداً إيجاد آلية موحدة للتحكيم التجاري العربي.

## 13- في مجال تحسين البيئة التمويلية للتجارة العربية البينية

- مجلس الغرف السعودية: وجد أن النواقص الملحوظة في مجال عمل برامج ومؤسسات تمويل التجارة العربية وضمان الصادرات هي في البيروقراطية وعدم التغطية الكاملة.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت: وجدت أن النواقص في مجال عمل وبرامج مؤسسات التمويل العربية تكمن أساساً في أنماط العمل التقليدية التي تمارسها وضمن تصورات ومفاهيم القطاع العام بدلاً من العمل ضمن آليات السوق، كما كيمن القصور الأساسي في عجز هذه المؤسسات عن توفير التمويل بأسعار منخفضة لصغار المصدرين العرب. كما وجدت الغرفة أن من نواقص مؤسسات تمويل وضمان الصادرات ضآلة الأرصدة التمويلية المتاحة، وضعف المنافسة بسبب محدودية عددها، وعدم قدرتها على توفير الائتمان أو الضمان

بأسعار تحفّز الصادرات، وعدم وجود مرجعيات معلوماتية تطمئن إليها هذه المؤسسات في تقييم طلبات الائتمان.

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: وجد أن ثمة نواقص عدة في مجال عمل برامج ومؤسسات التمويل العربية ومن أهمها: عدم وجود فترات سماح بدون فائدة لهذه البرامج أسوة ببعض برامج التمويل المتاحة، وتقلبات الأسعار بين الدينار وعملة الاعتماد بالنسبة للخط المتاح حالياً في نطاق قرض البنك الإسلامي للتنمية (بالدينار الإسلامي) مما يؤدي إلى عدم وضوح تكلفة العملية للعملاء (علماً بأنه جاري حالياً استكمال الإجراءات الخاصة بالاتفاق على خط جديد بالدولار الأميركي)، وعدم سماح برنامج تمويل التجارة العربية بتمويل استيراد السلع الرأسمالية من دول غير عربية، وضعف التمويل وارتفاع التكلفة نتيجة عدم وجود قاعدة عريضة من طالبي التأمين، بالإضافة إلى إحجام مؤسسات الضمان العربية عن الدخول في التأمين على الصادرات للدول عالية المخاطر، وطول الفترة التي تستغرقها الدراسة وإجراء الاستعلام عن المدينين وزيادة المستندات المطلوبة للاشتراك في برامج التمويل، وقلة عدد الاجتماعات والندوات للتعريف ببرامج مؤسسات التمويل العربية.

#### 15- في مجال البنية التحتية

أشار كل من مجلس الغرف السعودية وغرفة تجارة وصناعة الكويت بأن أوضاع البنية التحتية في البلدين جيدة، فيما أشار اتحاد غرف التجارة السورية بأن الدول العربية المشرقية غير النفطية منها في عجز واضح في مجال البنية التحتية. وطالبت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت بإنشاء خطوط للسكك الحديدية بين الدول العربية، وتطوير البنى التحتية لتنسجم مع وسائل النقل الحديثة، وتحسين جميع الخدمات الموجودة حالياً من جسور وطرق وخدمات، وخصوصاً الإنارة وأمكنة الاستراحة. أما وزارة النقل الأردنية، فأفادت بأن أوضاع البنية التحتية إجمالاً يحتاج إلى تطوير وصيانة وربط للوصلات، كذلك إلى إنشاء نظام للسكك الحديدية القياسية الحديثة، مشيرة إلى عدم توفر خدمات اتصالات في وسائل النقل وإلى نقص خدمات الاتصالات على الطرق التي يحتاج بعضها إلى صيانة.

16- مقترحات بشأن تذليل العقبات أمام تطبيق البرنامج التنفيذي، وتطوير التبادل التجاري البيني العربي

تناولت الردود النقاط التالية:

- مجلس الغرف السعودية: طالب بإشراك القطاع الخاص في متابعة تنفيذ الاتفاقيات العربية، والعمل على توحيد المواصفات والمقاييس في الدول العربية، وإعطاء معاملة خاصة للدول الأقل نمواً، والربط المنسق بين عملية الإنتاج وتبادل السلع بين الدول العربية على أساس مبدأ المزايا النسبية، وتقليص القوائم السلعية المستثناة، والتركيز على مبدأ الشفافية لقواعد المنشأ.

- غرفة تجارة وصناعة الكويت: تعتبر أن الحديث عن تذليل العقبات قد تجاوز الوقت، فالأمور الفنية يمكن معالجتها بسهولة إذا ما وجدت العزيمة السياسية وجرأة القرار.

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: أكد الاهتمام بالمنتج إن من ناحية جودته وسعره أو تسويقه. وطالب بالتمثل بدول مجلس التعاون الخليجي من ناحية إعفاء منتجات البلاد المشاركة من كافة القيود والحواجز والرسوم الجمركية. وطالب في مجال المقاولات والتوريدات الحكومية تفضيل شركات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المناقصات في حال لم تتفاوت أسعار هذه الشركات أكثر من 10% عن أسعار الشركات الأخرى.

- اتحاد غرف التجارة السورية: طالب بتسريع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحيث تصبح في العام 2004 بدلاً من 2007، وتطوير آلية المتابعة والتنفيذ ومنها صلاحيات البت في المخالفات التي يتم ارتكابها لدى تنفيذ مقررات جامعة الدول العربية بخصوص المنطقة (التخفيضات الجمركية، الاستثناءات...)، وإقرار قواعد منشأ عربية خاصة بكل سلعة ومنتج بدلاً من القواعد الحالية (40% قيمة مضافة)، واعتماد مواصفات عربية موحدة، وتوحيد الرسوم المفروضة على تجارة العبور بحيث تعكس قيمة الخدمات المقدمة إلى الشاحنات والبضائع، إصدار دفتر المرور العربي، وتقديم الدعم المالي للبنية التحتية في مجال النقل والخدمات المتصلة، ودعم إقامة مراكز أعمال عربية ومراكز معلوماتية، وتحسين البيئة التمويلية للتجارة العربية البينية، ووضع آلية موحدة لحل الخلافات التجارية العربية.

- اتحاد غرف التجارة الأردنية: لخص مقترحاته بالنقاط التالية: تذليل الصعوبات والقيود الإدارية على الحدود، وتوحيد البيانات الجمركية والمصطلحات التجارية

والعلامات على الطرق، وتوحيد المواصفات والأوزان والحمولات المحورية، والاهتمام في البنية التحتية للطرق والجسور والمواصلات بين الدول العربية، وإنشاء وتطوير نظام السكك الحديدية، وتطوير قطاع النقل البحري العربي من حيث الأساطيل والموانئ وإقامة مشاريع عربية مشتركة في هذا القطاع، وعقد اجتماعات بين الدول العربية لتسهيل عملية مرور وسائط النقل، واشتراك الجهات المختصة بالنقل في اجتماعات اللجان المنبثقة عن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والالتزام بالاتفاقيات العربية في مجال النقل وتطوير هذه الاتفاقيات، وإقامة صناعات عربية مشتركة في مجال وسائط النقل ومستلزمات البنية التحتية وتطوير بيوتات الخبرة العربية وتسهيل عملية توحيد هذه البيوتات.

- غرفة تجارة وصناعة البحرين: وجدت من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية: توفير الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالأسواق العربية والتجارة الخارجية وتفضيل المستهلك، من خلال زيادة التفاعل والتنسيق مع المنظمات العربية القائمة بهدف تنسيق توجهات القطاع الخاص العربي نحو زيادة الاستثمار، والاهتمام بتأسيس المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة من خلال الأخذ بإستراتيجية شاملة قابلة للتنفيذ تعتمد أساساً على التوزيع الجغرافي للمشروعات في الدول العربي بالشكل الذي يأخذ في الحسبان المزايا النسبية والموارد المتاحة وقدرة هذه المشروعات على النمو بدون اللجوء إلى الحماية والدعم، وبذل الجهود للتعريف بالمشروعات العربية المشتركة والترويج لها والتنسيق بينها في مجالات الإنتاج والتسويق والنقل والصيانة مع تكثيف الاستفادة من المنظمات الاقتصادية العربية في هذا الخصوص، وتطوير العلاقات بين الفعاليات الصناعية والتجارية والاقتصادية في الدول العربية ومنها غرف التجارة والصناعة للتعرف على الصعوبات والعوائق التي تواجه حركة انسياب المنتجات، والمساهمة في توعية المنتجين والمصدّرين بكافة الإجراءات العربية في مجال الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى العمل على تطوير وسائل النقل من حيث شبكات النقل وإنشاء شركات نقل جديدة، وتطوير التعاون بين الشركات المحلية القائمة بالإضافة إلى توفير الخدمات لاحتياجات الشاحنات العاملة في الطرق البرية، وتخفيف أقصى التنسيق والتوحيد بين القوانين والأنظمة الخاصة بحركة نقل البضائع على الطرق. وكذلك العمل على إعداد برامج للتعريف بالمنتجات الوطنية وتوعية المستهلك العربي بها مع العمل على خفض أسعار الإعلانات عن هذه المنتجات، وزيادة فاعلية أجهزة تنمية الصادرات في كل

دولة عربية والمساهمة في حل المشكلات والصعوبات التسويقية والتمويلية والإدارية التي تحول دون زيادة حجم التجارة العربية البينية، وتشجيع إقامة المعارض الإقليمية للتعريف بالمنتجات العربية مع العمل على تقديم الحوافز للشركات لتشجيعها على المشاركة مع الاهتمام بتعزيز دور غرف التجارة والصناعة واتحاداتها في هذه المجالات.

جدول رقم (1)  
بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1999\*  
(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية	الصادرات البينية	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	الناتج المحلي	نسبة الصادرات المحلية	صادرات البترول	إجمالي الصادرات ناقص البترول	نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي	التجارة الخارجية ناقص البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي التجاري	الميزان	نسبة الصادرات
	البينية	إجمالي الصادرات	(%)	الإجمالي	إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات ناقص البترول	إجمالي الصادرات ناقص البترول	إجمالي الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية ناقص صادرات البترول (%) (2)	إجمالي التجارة الخارجية	إجمالي الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية ناقص صادرات البترول (%) (2)	إجمالي الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية ناقص صادرات البترول (%) (2)	الناتج المحلي التجاري	الميزان	نسبة الصادرات
الأردن	658.0	1473.0	44.7	7386.0	19.9%	1473.0	3829.0	44.7%	5302.0	71.8%	52.8%	-2356.0	38.5%	
الإمارات	1706.0	30360.0	5.6	46471.0	65.3%	10260.0	27213.0	8.5%	57573.0	123.9%	117.0%	3147.0	111.6%	
البحرين <sup>(1)</sup>	549.0	1576.0	34.8	6184.0	25.5%	800.0	2826.0	70.7%	4402.0	71.2%	56.2%	-1250.0	55.8%	
تونس	389.0	6731.0	5.8	20033.0	33.6%	282.0	8343.0	6.0%	15074.0	75.2%	70.4%	-1612.0	80.7%	
الجزائر	248.0	9110.0	2.7	47355.0	19.2%	5970.0	8500.0	7.9%	17610.0	37.2%	35.8%	610.0	107.2%	
جيبوتي	0.0	131.0	0.0	698.0	18.8%	131.0	632.0	50.0%	763.0	109.3%		-501.0	20.7%	
السعودية	6100.0	39670.0	15.4	128882.0	30.8%	31980.0	30151.0	79.3%	69821.0	54.2%	48.0%	9519.0	131.6%	
السودان	245.0	596.0	41.1	10266.0	5.8%		1925.0	41.1%	2521.0	24.6%	17.0%	-1329.0	31.0%	
سوريا	807.0	2897.0	27.9	16206.0	17.9%	132.0	3887.0	51.2%	6784.0	41.9%	35.0%	-990.0	74.5%	
الصومال	138.0	182.0	75.8	0.0			337.0	75.8%	519.0			-155.0	54.0%	
العراق	126.0	3976.0	3.2	79530.0	5.0%	6790.0	903.0	0.0	4879.0	6.1%	5.7%	3073.0		
عمان	1108.0	5519.0	20.1	14162.0	39.0%	3860.0	5826.0	66.8%	11345.0	80.1%	62.2%	-307.0	94.7%	
قطر	397.0	5010.0	7.9	10460.0	47.9%	3110.0	5200.0	20.9%	10210.0	97.6%	89.3%	-190.0	96.3%	
الكويت	398.0	9613.0	4.1	25169.0	38.2%	8390.0	7713.0	32.5%	17326.0	68.8%	63.2%	1900.0	124.6%	
لبنان	341.0	716.0	47.6	16168.0	4.4%		7060.0	47.6%	7776.0	48.1%	42.2%	-6344.0	10.1%	
ليبيا	466.0	(2)7046.0	6.6	35053.0	20.1%	6140.0	(2)4926.1	51.4%	11972.1	34.2%	31.4%	2119.9	143.0%	
مصر	453.0	3131.0	14.5	82710.0	3.8%	1260.0	14740.0	24.2%	17871.0	21.6%	20.4%	-11609.0	21.2%	
المغرب	321.0	4877.0	6.6	36126.0	13.5%		8117.0	6.6%	12994.0	36.0%	32.9%	-3240.0	60.1%	
موريتانيا	5.0	556.0	0.9	970.0	57.3%		615.0	0.9%	1171.0	120.7%	116.5%	-59.0	90.4%	
اليمن(4)	167.0	1511.0	11.1	5208.0	29.0%	1420.0	2187.0		3698.0	71.0%	55.4%	-676.0	69.1%	
<b>المجموع</b>	<b>14622.0</b>	<b>134681.0</b>	<b>(3)11%</b>	<b>589037</b>	<b>(3)25.6%</b>	<b>81582.0</b>	<b>144930.1</b>	<b>(3)25.6%</b>	<b>279611.1</b>	<b>%(3)53.6</b>	<b>%(3)48.4</b>	<b>-10249.1</b>	<b>(3)91.5%</b>	

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999.

\* تختلف الصادرات العربية البينية بحسب صندوق النقد الدولي بشكل لافت عن إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فتبلغ للأردن 387 مليون دولار مقابل 658 مليوناً، وللسعودية 2557 مليون دولار مقابل 6100 مليوناً، ولعمان 657 مليون دولار مقابل 1108 مليوناً، وغيره.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(3) ما عدا صادرات العراق والصومال وجيبوتي.

(2) مستقاة من صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) 2000.

(4) غير مكتملة.

جدول رقم (2)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1999\*

(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية	الصادرات البينية	الصادرات الاجمالي	نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الصادرات	الواردات	اجمالي	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي (%)	التجارة الخارجية	الواردات	اجمالي	نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية (%) (2)	ناقص البترول	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الناتج المحلي	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي (%)	الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الواردات (%)
الاردن	782.0	1505.0	52.0%	6976.0	21.6%	1505.0	4102.0	5607.0	80.4%	55.4%	5607.0	4102.0	52.0%	1505.0	21.6%	6976.0	21.6%	6976.0	-2597.0	36.7%	
الامارات	1911.0	34013.0	5.6%	49334.0	68.9%	15270.0	26614.0	60627.0	122.9%	116.2%	60627.0	26614.0	10.2%	18743.0	15270.0	18743.0	68.9%	49334.0	7399.0	127.8%	
البحرين <sup>(1)</sup>	556.0	1669.0	33.3%	6349.0	26.3%	1200.0	2618.0	4287.0	67.5%	52.9%	4287.0	2618.0	469.0	469.0	1200.0	26.3%	6349.0	26.3%	-949.0	63.8%	
تونس	422.0	5574.0	7.6%	18970.0	29.4%	377.0	7973.0	13547.0	71.4%	66.5%	13547.0	7973.0	8.1%	5197.0	377.0	5197.0	29.4%	18970.0	-2399.0	69.9%	
الجزائر	231.0	13820.0	1.7%	47869.0	28.9%	8800.0	8130.0	21950.0	45.9%	44.6%	21950.0	8130.0	4.6%	5020.0	8800.0	5020.0	28.9%	47869.0	-5690.0	170.0%	
جيبوتي	0.0	128.0	0.0%	656.0	19.5%	128.0	602.0	730.0	111.3%	111.3%	730.0	602.0	128.0	128.0	19.5%	656.0	19.5%	656.0	-474.0	21.3%	
السعودية	6354.0	60572.0	10.5%	146494.0	41.3%	48220.0	28875.0	89447.0	61.1%	55.4%	89447.0	28875.0	51.4%	12352.0	48220.0	12352.0	41.3%	146494.0	-31697.0	209.8%	
السودان	203.0	594.0	34.2%	10109.0	5.9%	594.0	1580.0	2174.0	21.5%	15.5%	2174.0	1580.0	34.2%	594.0	594.0	594.0	5.9%	10109.0	-986.0	37.6%	
سوريا	1023.0	3924.0	26.1%	16613.0	23.6%	1970.0	4819.0	8743.0	52.6%	44.4%	8743.0	4819.0	52.4%	1954.0	1970.0	1954.0	23.6%	16613.0	-895.0	81.4%	
الصومال	131.0	178.0	73.6%	178.0	73.6%	178.0	316.0	494.0	73.6%	73.6%	494.0	316.0	73.6%	178.0	178.0	178.0	73.6%	178.0	-138.0	56.3%	
العراق	104.0	2331.0	4.5%	78856.0	3.0%	4590.0	765.0	3096.0	3.9%	3.5%	3096.0	765.0	0.0	4590.0	4590.0	3.0%	78856.0	3.0%	-1566.0	304.7%	
عُمان	976.0	7931.0	12.3%	15837.0	50.1%	6180.0	5191.0	13122.0	82.9%	68.1%	13122.0	5191.0	55.7%	1751.0	6180.0	1751.0	50.1%	15837.0	2740.0	152.8%	
قطر	304.0	(2)5570.0	5.5%	11298.0	49.3%	4660.0	(2)4424	9994.0	88.5%	82.0%	9994.0	(2)4424	33.4%	910.0	4660.0	910.0	49.3%	11298.0	1146.0	125.9%	
الكويت	408.0	14280.0	2.9%	30206.0	47.3%	13467.0	7747.0	22027.0	72.9%	68.0%	22027.0	7747.0	50.2%	813.0	13467.0	813.0	47.3%	30206.0	6533.0	184.3%	
لبنان	315.0	642.0	49.1%	14865.0	4.3%	642.0	7457.0	8099.0	54.5%	47.7%	8099.0	7457.0	49.1%	642.0	642.0	642.0	4.3%	14865.0	-6815.0	8.6%	
ليبيا <sup>(2)</sup>	987.0	(2)9716.0	10.2%	33994.0	28.6%	8910.0	(2)5468	15184.0	44.7%	40.1%	15184.0	(2)5468	4.3%	(4)806.0	8910.0	(4)806.0	28.6%	33994.0	4248.0	177.7%	
مصر	496.0	3921.0	12.6%	75617.0	5.2%	1720.0	14059.0	17980.0	23.8%	22.2%	17980.0	14059.0	22.5%	2201.0	1720.0	2201.0	5.2%	75617.0	-10138.0	27.9%	
المغرب	296.0	4659.0	6.4%	33514.0	13.9%	4659.0	7856.0	12515.0	37.3%	33.8%	12515.0	7856.0	6.4%	4659.0	4659.0	4659.0	13.9%	33514.0	-3197.0	59.3%	
موريتانيا	5.0	525.0	1.0%	1044.0	50.3%	525.0	601.0	1126.0	107.9%	104.0%	1126.0	601.0	1.0%	525.0	525.0	525.0	50.3%	1044.0	-76.0	87.4%	
اليمن <sup>(4)</sup>	94.0	2529.0	3.7%	5786.0	43.7%	2040.0	2039.0	4568.0	78.9%	67.7%	4568.0	2039.0	19.2%	489.0	2040.0	489.0	43.7%	5786.0	490.0	124.0%	
<b>المجموع</b>	<b>15598.0</b>	<b>174081.0</b>	<b>(3)9.0%</b>	<b>604387</b>	<b>(3)22.5%</b>	<b>117404.0</b>	<b>141236.0</b>	<b>315317.0</b>	<b>%(2)59.0</b>	<b>(2)53.8%</b>	<b>315317.0</b>	<b>141236.0</b>	<b>26.3%</b>	<b>58936.0</b>	<b>117404.0</b>	<b>58936.0</b>	<b>(3)22.5%</b>	<b>604387</b>	<b>(2)26.5%</b>	<b>32845.0</b>	<b>(2)122.8%</b>

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تموز (يوليو) 1999.

\* تختلف الصادرات العربية البينية بحسب صندوق النقد الدولي بشكل لافت عن إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(3) ما عدا صادرات العراق والصومال وجيبوتي واليمن.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(4) غير مكتملة.

(2) مستقاة من صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) 2000.



جدول رقم (3)

الصادرات العربية البينية \*

خلال الفترة كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر) 1999

(مليون دولار أمريكي)

الصادرات من الي	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	17.0	—	—	—	—	104.0	17.8	31.2	—	؟	3.8	7.1	—	18.1	9.1	24.0	—	—	2.4
الإمارات	—	—	97.6	—	...	534.0	5.6	26.3	20.6	—	453.7	86.7	—	47.5	—	27.0	—	—	8.4
البحرين	10.4	64.0	—	—	—	138.0	—	4.4	1.2	—	7.4	5.1	...	8.9	—	6.0	—	—	0.3
تونس	7.3	—	8.1	—	51.9	44.0	4.9	5.1	—	—	1.4	—	5.0	3.4	174.7	40.0	42.6	0.2	0.2
الجزائر	8.0	—	4.1	41.6	—	18.0	—	57.7	—	—	—	—	—	2.4	1.2	6.0	7.5	1.5	—
جيبوتي	—	—	11.1	—	—	21.0	—	—	0.2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	7.8
السعودية	161.0	285.0	203.8	18.1	...	—	82.4	167.8	76.6	—	48.9	53.9	—	58.3	0.9	111.0	42.3	...	24.6
السودان	14.0	—	...	—	—	108.0	—	7.1	—	—	1.8	—	—	1.9	209.4	21.0	—	—	0.3
سوريا	11.7	21.0	3.9	2.4	1.0	60.0	4.2	—	—	—	—	2.5	...	32.3	12.0	39.0	—	—	0.6
الصومال	—	8.0	—	—	—	21.0	0.4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	6.0
العراق	؟	—	...	6.7	—	—	—	—	—	—	—	—	—	...	—	—	—	—	...
عُمان	—	780.0	24.2	—	—	102.0	—	—	—	—	—	—	—	1.6	—	—	—	...	0.6
قطر	22.1	114.0	32.6	—	—	—	—	8.0	—	—	—	—	—	6.2	—	—	—	—	—
الكويت	—	—	...	—	—	—	—	...	—	—	—	—	—	...	—	—	—	—	...
لبنان	25.3	49.0	—	7.5	—	82.0	6.5	183.0	—	—	2.1	3.0	...	—	10.7	33.0	—	—	0.3
ليبيا	—	—	0.3	264.7	6.3	3.0	5.1	11.1	—	—	—	—	—	11.7	—	54.0	71.1	...	...
مصر	12.9	31.0	6.9	28.5	1.6	321.0	17.7	21.7	0.2	—	0.3	4.0	0.0	11.7	55.1	—	—	1.5	22.8
المغرب	—	—	...	34.0	49.6	220.0	—	7.0	—	—	—	—	0.0	1.8	16.1	—	—	—	...
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	...
اليمن	10.5	—	5.7	—	—	169.0	6.0	7.7	24.5	...	6.0	0.7	...	2.4	0.3	—	—	—	—
المجموع	283.2	1369.0	398.3	403.5	110.4	1945.0	150.6	538.1	123.3	0.0	525.4	163.0	5.0	208.2	489.5	361.0	163.5	3.2	74.3

\* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات احصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 2000.

جدول رقم (4)

الصادرات العربية البينية لعام 1999\*

خلال الفترة كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر) 1998

(مليون دولار أمريكي)

الصادرات من الي	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	16.0	—	—	—	—	100.0	17.6	30.9	—	؟	3.7	6.8	—	17.9	8.8	23.0	—	—	2.2
الإمارات	—	—	95.8	—	...	527.0	5.5	26.9	20.3	—	448.0	85.7	—	48.7	—	28.0	—	—	8.6
البحرين	10.3	65.0	—	—	—	140.0	—	4.4	1.2	—	7.2	5.2	8.0	8.9	—	7.0	—	—	0.4
تونس	3.5	—	5.7	—	31.7	29.0	3.1	11.5	—	—	0.4	—	7.0	...	123.9	24.0	29.6	0.2	0.2
الجزائر	8.2	—	4.0	19.9	—	18.0	—	59.2	—	—	—	—	—	2.4	1.1	6.0	7.6	1.6	—
جيبوتي	—	—	11.0	—	—	19.0	—	—	0.2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	7.8
السعودية	164.5	281.0	200.1	15.3	...	—	80.9	171.9	75.2	—	48.3	53.1	—	59.8	0.9	113.0	43.3	...	25.1
السودان	13.9	—	...	—	—	104.0	—	7.0	—	—	1.7	0.1	—	1.9	201.7	22.0	—	—	0.3
سوريا	11.6	21.0	3.9	1.6	1.0	61.0	4.2	—	—	—	—	2.6	6.0	32.1	12.2	38.0	—	—	0.4
الصومال	—	8.0	—	—	—	20.0	0.5	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	5.8
العراق	؟	—	...	10.0	—	—	—	—	—	—	—	—	—	5.2	—	—	—	—	4.0
عُمان	—	769.0	23.5	—	—	100.0	—	—	—	—	—	—	—	1.7	—	—	—	...	0.5
قطر	22.7	112.0	32.1	—	—	—	—	8.2	—	—	—	—	—	6.5	—	—	—	—	0.1
الكويت	—	—	...	—	—	—	—	38.6	—	—	—	—	—	20.8	—	—	—	—	45.2
لبنان	25.1	50.0	—	4.6	—	82.0	6.5	181.4	—	—	2.1	3.0	7.0	—	10.9	33.0	—	—	0.4
ليبيا	—	—	0.2	162.4	6.3	2.0	5.3	11.4	0.0	—	—	—	—	12.0	—	56.0	72.8	...	...
مصر	12.9	32.0	6.8	18.9	1.7	309.0	17.6	21.5	0.2	—	0.4	4.1	0.0	11.5	55.4	—	—	1.4	22.6
المغرب	—	—	...	29.7	50.4	224.0	—	7.0	—	—	—	—	0.0	1.8	16.4	—	—	—	...
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	...
اليمن	10.6	—	5.5	—	—	172.0	6.1	7.7	24.3	0.1	5.9	0.7	34.0	2.4	0.3	—	—	—	—
المجموع	283.3	1354.0	388.6	262.4	91.1	1907.0	147.3	587.6	121.4	0.1	517.7	161.3	62.0	233.6	431.6	350.0	153.3	3.2	123.6

\* أولية.

المصدر: المصدر السابق.

**جدول رقم (5)**  
**الصادرات البينية للبلاد العربية\***  
**(مليون دولار أميركي)**

كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر)		
1999	1998	
283.2	283.3	الأردن
1369	1354	الإمارات
398.3	388.6	البحرين
403.5	262.4	تونس
110.4	91.1	الجزائر
-	-	جيبوتي
1945	1907	السعودية
150.6	147.3	السودان
538.1	587.6	سوريا
123.3	121.3	الصومال
0	0.1	العراق
525.4	517.7	عُمان
163	161.3	قطر
5	62	الكويت
208.2	233.6	لبنان
489.5	431.6	ليبيا
361	350	مصر
163.5	153.3	المغرب
3.2	3.2	موريتانيا
74.3	123.6	اليمن
<b>7314.5</b>	<b>7179</b>	<b>المجموع</b>

\* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) 2000.

جدول رقم (6)

التجارة العربية الخارجية\*

(مليون دولار أمريكي)

كانون الثاني (يناير) - أيلول (سبتمبر)						
الواردات			الصادرات			
1999	1998	1997	1999	1998	1997	
2759.6	2875.1	2765.7	977.7	980.0	1044.0	الأردن
228443.0	23913.0	2257.0	19177.0	18976.0	22850.0	الإمارات
1827.9	2077.9	3487.8	2211.2	2253.8	2337.3	البحرين
9248.3	6025.6	5382.0	6487.6	4207.2	3652.0	تونس
7033.2	7040.4	6487.2	7923.8	8318.3	10396.7	الجزائر
-	-	-	-	-	-	جيبوتي
26733.0	30420.0	28553.0	30345.0	31179.0	45923.0	السعودية
1486.7	1403.3	1109.2	376.4	413.8	372.6	السودان
3203.9	2811.0	4307.4	2547.2	2144.4	2993.9	سوريا
231.1	209.1	237.3	140.1	137.7	129.6	الصومال
623.8	890.7	461.4	3656.7	2683.0	1593.7	العراق
3311.9	3745.9	3618.5	9103.3	8509.2	4726.5	عُمان
2314.3	2931.8	2683.2	3950.1	3694.7	3919.9	قطر
3304.0	5521.0	5091.0	4528.0	6241.0	10441.0	الكويت
4619.4	5175.8	5519.3	564.7	507.4	525.9	لبنان
3251.7	3642.5	3982.0	5363.8	5385.3	7237.0	ليبيا
16424.0	15786.0	9804.0	3745.0	3728.0	2936.0	مصر
7595.4	6020.9	5655.4	5138.4	3382.8	3476.6	المغرب
374.0	407.2	433.7	370.3	363.4	390.0	موريتانيا
1658.4	1564.9	136.2	1045.4	1169.4	1827.8	اليمن
<b>118843.6</b>	<b>122462.1</b>	<b>113510.3</b>	<b>107651.7</b>	<b>104274.4</b>	<b>126773.5</b>	<b>المجموع</b>

\* غير مكتملة.

المصدر: المصدر السابق.

جدول رقم (7)

إجمالي الصادرات والواردات العربية الخارجية\*

لأعوام 1997 و1998 و1999

(مليون دولار أمريكي)

الواردات			الصادرات			
*1999	1998	1997	*1999	1998	1997	
3914.7	3848.6	4041.0	1339.5	1452.9	1501.0	الأردن
32980.0	31096.0	29088.0	25239.0	30716.0	28104.0	الإمارات
2831.2	4830.8	4451.0	3092.4	3184.3	5519.0	البحرين
8342.8	7581.9	7749.0	5764.9	5061.9	5519	تونس
9906.8	8841.4	8515.0	10931.1	13928.9	12255.0	الجزائر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
42434.0	40842.0	36429.0	40936.0	61560.0	57300.0	السعودية
1934.8	1493.6	1418.0	538.2	517.8	474.0	السودان
3895.3	6024.0	6506.0	2890.2	4025.5	4079.0	سوريا
281.7	315.6	274.0	186.8	177.8	179.0	الصومال
1353.2	765.2	227.0	4112.1	2331.1	15.0	العراق
5109.9	4951.4	4696.0	11653.5	6515.4	6398.0	عمان
3915.7	4424.4	2838.0	4913.8	5570.1	4467.0	قطر
7542.0	6944.0	7678.0	8083.0	14091.1	10846.0	الكويت
7059.6	7456.5	7560.0	715.8	711.3	1153.0	لبنان
4926.1	5468.0	5137.0	7045.8	9715.8	10033.0	ليبيا
22155.0	13168.0	19513.0	4896.0	3908.0	5239.0	مصر
8427.2	7874.2	10006.0	4634.2	4676.4	6973.0	المغرب
581.8	601.8	636.0	504.6	525.6	573.0	موريتانيا
2167.1	1806.5	344.0	1497.0	2479.2	4538.0	اليمن
<b>169758.9</b>	<b>158333.6</b>	<b>160205.0</b>	<b>138973.9</b>	<b>171149.1</b>	<b>164248.0</b>	<b>المجموع</b>

\* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، إتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) وحزيران (يونيو) 2000.

جدول رقم (8)  
مستوردات دول الاتحاد الأوروبي من الدول العربية وفقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية  
(%)

	1997		1996		1995		1994	
	النمو	النسبة	النمو	النسبة	النمو	النسبة	النمو	النسبة
أغذية وحيوانات حية	30.5	3	0.3	3.8	26.5	4.2	3.1	3.6
مشروبات	-13.1	0.1	21	0.1	12.3	0.1	-3.4	0.1
مواد خام غير صالحة للأكل	-9.2	2.6	-9.6	2.5	15.9	3.1	36.2	2.9
وقود معدني وزيوت، إلخ.	-15.6	60.9	17.7	65	0.6	61.4	-7.6	65.9
زيوت حيوانية ونباتية، دهون، وشموع	11	0.6	-33.2	0.5	9.5	0.8	99	0.8
كيماويات ومنتجات ذات العلاقة، وغيرها	-9.6	3.3	-15	3.2	26.6	4.2	33.9	3.6
□لع مصنعة	6	3.7	-6.9	3.1	22.7	3.7	46	3.3
آلات ومعدات نقل	17.7	6.4	10.6	4.9	14.9	4.9	-1.7	4.6
مواد مصنعة متفرقة	0.4	14.8	7.1	13	19.7	13.7	10	12.4
□لع غير مصنفة	6.3	4.7	16.6	3.9	47.5	3.8	-15.7	2.8
المجموع	-10.3	100	11.6	100	8	100	-1.6	100
المجموع (ما عدا بلد الوقود المعني والزيوت)	-0.6	30	1.8	35	22.5	38.6	12.4	34.1

المصدر: مركز التجارة الدولي / قِام الإحصاءات في الأمم المتحدة.